



عرض عام

مشهد فرص الشغل في المغرب

تحديد المُعَوِّقات أمام إقامة سوق شغل شاملة

غلاديس لوبيز-أسيفيدو، وغوردون بيتشرمان، عياش خلاف، وفاسكو موليني

التنمية الدولية تحت المجهر

عرض عام

التنمية الدولية تحت المجهر

مشهد فرص الشغل في المغرب

تحديد المَعَوَّات أمام إقامة سوق
شغل شاملة

غلاديس لوبيز-أسيفيدو، وغوردون بيتشرمان،
عياش خلافا، وفاسكو موليني

يحتوي هذا الكتيب على العرض العام الوارد في التقرير المعنون “Morocco’s Jobs Landscape: Identifying Constraints to an Inclusive Market” (doi: 10.1596/978-1-4648-1678-9).
؛/https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/35075 and http://documents.worldbank.org ويمكن طلب نسخ مطبوعة من الموقع التالي: www.amazon.com. ويرجى استخدام النسخة الكاملة من التقرير في الاستشهاد وإعادة الإنتاج والتعليق.

© 2021 البنك الدولي للإنشاء والتعمير / البنك الدولي

H Street NW, Washington DC 20433 1818

هاتف: 200-473-1000، موقع الإنترنت: www.worldbank.org

بعض الحقوق محفوظة

هذه المطبوعة هي نتاج عمل موظفي البنك الدولي مع إسهامات خارجية. ولا تشكل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة فيها بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي، أو مجلس مديريه التنفيذيين، أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك دقة أو اكتمال أو تداول البيانات الواردة في هذه المطبوعة ولا يتحمل أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو أو تناقضات في المعلومات، كما لا يتحمل أي التزام فيما يخص استخدام أو عدم استخدام المعلومات أو الأساليب أو العمليات أو الاستنتاجات المبينة فيها. ولا تعني الحدود والألوان والمسميات والمعلومات الأخرى المبينة في أية خريطة بالمطبوعة أي حكم من جانب البنك على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها. وليس بهذه الوثيقة ما يشكل، أو يُفسّر على أنه يمثل أو يُعتبر، قيداً على الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها البنك أو تخلياً عنها، فجميعها محفوظة على نحو محدد وصریح.

الحقوق والأون



هذه المطبوعة متاحة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي، (CC BY 3.0 IGO): http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo. وبموجب هذا الترخيص، يحق لك نسخ، أو توزيع، أو نقل، أو اقتباس هذا العمل، بما في ذلك للأغراض التجارية، مع الالتزام بالشروط التالية:

نسبة العمل لصاحبه—يرجى الالتزام بالصيغة التالية عند الاستشهاد بهذا العمل: غلابيس لوبيز-أسيفيدو، وغوردون بيتشمان، عياش خلاف، وفاسكو موليني 2021. “مشهد فرص الشغل في المغرب: تحديد المعوقات أمام إقامة سوق شغل شاملة”. التنمية الدولية تحت المجهر. كتيب العرض العام. البنك الدولي، واشنطن العاصمة. الترخيص: نسب المشاع الإبداعي CC BY 3.0 IGO

الترجمات—إذا قمت أنت بترجمة هذا التقرير، يرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية جنباً إلى جنب مع نسبة العمل لصاحبه: هذه الترجمة ليست من وضع البنك الدولي وينبغي ألا تُعتبر ترجمة رسمية له. ولا يتحمل البنك الدولي أي مسؤولية عن أي محتوى أو خطأ في هذه الترجمة.

الاقتباسات—إذا قمت بالاقتباس من هذا العمل، يرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية جنباً إلى جنب مع نسبة العمل لصاحبه: هذا اقتباس من عمل أصلي للبنك الدولي. ووجهات النظر والآراء المُعبّر عنها في الاقتباس تقع مسؤوليتها حصرياً على عاتق كاتب الاقتباس أو كاتبه وحدهم، ولا يُعزى لها البنك الدولي.

المحتوى المملوك من قبل أطراف أخرى—البنك الدولي لا يمتلك بالضرورة جميع مكونات المحتوى المتضمن في هذا العمل. ولذا، فإنه لا يضمن ألا يمس استخدام أي مُكوّن منفرد مملوك لطرف آخر متضمن في هذا العمل أو جزء من هذا المُكوّن بحقوق تلك الأطراف الأخرى. وتقع مخاطر أي دعاوى قد تنشأ عن مثل هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا أردت أن تعيد استخدام مُكوّن من هذا العمل، فإنك تتحمل مسؤولية تحديد هل يقتضي الأمر الحصول على ترخيص لذلك الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق الملكية. ومن أمثلة المكونات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول والأشكال والصور.

ويجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص والأون إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي: World Bank Publications, The World Bank Group, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA. بريد إلكتروني: pubrights@worldbank.org.

صورة الغلاف: © أرني هويل / البنك الدولي. ويجب الحصول على إذن آخر عند إعادة استخدامها.

تصميم الغلاف: ديبرا نابلور / مؤسسة نابلور ديزاين.

المحتويات

شكر وتقدير	v
نبذة عن المساهمين	vii
عرض عام	1
مقدمة	1
فرص شغل أكثر وأفضل	2
الاحتواء: إدماج الشباب والنساء في سوق الشغل	3
تحديد الأولويات والتمهيد لصياغة السياسات	3
المرجع	4

شكر وتقدير

أعدَّ هذا التقرير فريقٌ بقيادة غلاديس لوبيز-أسيفيدو، وغوردون بيتشمان، عياش خلاف، وفاسكو موليني. وضمَّ الفريق الأساسي أيضاً محجوب عبيد، وفيدريكا ألفاني، ومحمد عسولي، وفلورنسيا ديفوتو، وعبد الجواد الزراري، وميشيلي فابيانى، وهنري غانات، ونعيمة لبرود، وسليمة منصوري، وماتياس موراليس سيردا، وخايمي ألفونسو روش رودريغيز، والحسنية صبري، وعلي سعود، وخالد سعودي.

وهذا التقرير هو أول نتائج للتعاون بين المندوبية السامية للتخطيط والبنك الدولي والذي بدأ في سبتمبر/سنتبر 2019 بهدف تنفيذ الأعمال ذات الاهتمام المشترك فيما يخص قضايا سوق الشغل وتحدياتها في المغرب. ومن بين العديد من مجالات التعاون، اتفق الطرفان على إعداد هذا التقرير بشكل مشترك بالإضافة إلى أوراق المعلومات الأساسية الأخرى. وفي هذا السياق، تم تنفيذ هذا العمل بمشاركة مجموعة عمل تضم أخصائيين من قسم البحوث حول التشغيل ومرصد ظروف معيشة السكان التابعين للمندوبية. وقد كان لبيانات بحوث القوى العاملة وكذلك للقدرات التحليلية والفنية التي وفرتها المندوبية دور بالغ الأهمية في إجراء تحليل مُفصَّل لوضع سوق الشغل وتحدياتها والفرص المتاحة بها.

ويعرب فريق العمل عن امتنانه لألدو موري ولورا والاس لمهارتهما في تنفيذ أعمال التحرير. كما قامت كاتلين ج. بيغل وفيدريكا ساليولا بأعمال مراجعة النظراء لهذا التقرير.

نبذة عن المساهمين

غلايس لوبيز-أسيفيدو هي كبيرة الخبراء الاقتصاديين ورئيسة برنامج في قطاع الممارسات العالمية للفقير والإنصاف بالبنك الدولي. تعمل غلايس بشكل أساسي في إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة للبنك. وتشمل مجالات اهتماماتها التحليلية والتشغيلية التجارية، والرفاهية، والمساواة بين الجنسين، والصراعات، وفرص الشغل. وقد سبق لها أن شغلت منصب كبيرة الخبراء الاقتصاديين في مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين لمنطقة جنوب آسيا بالبنك الدولي، ومنصب خبيرة اقتصادية أولى في وحدة الحد من الفقر وإدارة الاقتصاد بمكتب نائب الرئيس وكذلك في إدارة منطقة أمريكا اللاتينية. وهي زميلة باحثة لمعهد اقتصاديات العمل، ومنظومة البحوث الوطنية بالمكسيك، ومنتدى البحوث الاقتصادية. وقبل انضمامها إلى البنك، شغلت مناصب رفيعة في حكومة المكسيك وكانت أستاذة جامعية في المعهد المكسيكي المستقل للتكنولوجيا. وهي حاصلة على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من هذا المعهد ودرجة الدكتوراه في الاقتصاد أيضاً من جامعة فيرجينيا.

فيدريكا ألفاني هي استشارية في قطاع الممارسات العالمية للفقير والإنصاف بالبنك الدولي. وقد تولت مسؤولية العديد من المشروعات البحثية في مجالات مكافحة الفقر والتنمية الريفية وأسواق الشغل. وسبق لها أن عملت في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وهي حاصلة على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية والتعاون الدولي ودرجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة روما تور فيرغاتا.

غوردون بيتشمان هو استشاري بالبنك الدولي وأستاذ فخري في كلية التنمية الدولية والدراسات العالمية بجامعة أوتاوا. وتشمل اهتماماته البحثية اقتصاديات العمل، وعلم السكان، والسياسة الاجتماعية، والاقتصادات الصاعدة والسائرة على طريق التحول. وقد شارك في إعداد مطبوعة تقرير عن التنمية في العالم 2013: الوظائف. وهو زميل باحث في معهد اقتصاديات العمل. وانتقل من البنك للعمل بجامعة أوتاوا في عام 2009. وهو حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس.

فلورنسيا ديفوتو كانت تعمل استشارية في قطاع الممارسات العالمية للفقير والإنصاف بالبنك الدولي. وفي عام 2006، انضمت إلى مختبر عبد اللطيف جميل لمكافحة الفقر حيث شاركت في إجراء العديد من تقييمات الأثر العشوائية. وتركز بحوثها الحالية على إتاحة الحصول على الإقراض متناهي الضغر، ومشاركة الإناث في القوى العاملة، والتعليم. وهي حاصلة على درجة الدكتوراه من كلية باريس للاقتصاد وماجستير الإدارة العامة في التنمية الدولية من كلية كينيدي بجامعة هارفارد.

ميشيلي فاياني يعمل استشارياً في البنك الدولي منذ عام 2018. وهو أستاذ مساعد في الاقتصاد السياسي بجامعة ماشيراتا. وتركز اهتماماته البحثية الرئيسية على توزيع الدخل وتفاوتاته. وقد نشر عن هذين الموضوعين في مجلات دولية متخصصة من بينها مجلة الاقتصادات الأفريقية وأكسفورد إيكونوميك بيبرز. وهو حاصل على درجة الدكتوراه في الأساليب الكمية لتقييم السياسات من جامعة ماشيراتا.

هنري غاتات يعمل استشارياً في البنك الدولي منذ عام 2017. وهو يعمل حالياً على إعداد وتنفيذ مشروع لبناء القدرات الإحصائية، خاصةً ببحوث الدخل في المغرب وتونس، داخل قطاع الممارسات العالمية للفقير والإنصاف. وسبق له أن شارك في إعداد مشروعات بقطاع الممارسات العالمية للتنموي والتنافسية والابتكار (برنامج دعم بلدية الدار البيضاء ومشروع دعم الإدماج الاقتصادي للشباب). وبدأ حياته المهنية في شركة

استشارية بالقاهرة وفي وكالة فرنسية عامة للتعاون في الدار البيضاء. وهو حاصل على درجة الماجستير في قانون الأعمال الدولي من جامعة السوربون بباريس، كما يُكمل درجة الماجستير في مجال الحكامة والعمل العام الدولي في معهد الدراسات السياسية بباريس.

عياش خلاف هو الكاتب العام للمندوبية السامية للتخطيط بعد أن كان مديراً للتوقعات وللدراسات المستقبلية في مجال الاقتصاد بالمندوبية. ولديه أكثر من 30 عاماً من الخبرة في القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية في المغرب والبلدان النامية الأخرى. كما يتمتع بخبرة في مجالي التدريس والبحث ولديه العديد من المطبوعات. وهو حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة محمد الخامس في المغرب، ودرجة الماجستير في السياسة الاقتصادية من جامعة إلينوي في إربانا شامبين بالولايات المتحدة، ودرجة مهندس في الإحصاء من المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بالمغرب.

فاسكو موليني هو خبير اقتصادي أول في وحدة الحد من الفقر بدائرة المغرب لدى البنك الدولي. وتركز اهتماماته العلمية على توزيع الدخل، والتفاوت وعدم المساواة، والصراعات. وقد نشر عن هذه الموضوعات في عدة مجلات دولية متخصصة من بينها مجلة التنمية العالمية، ومجلة اقتصاديات التنمية، ومجلة ريفيو أوف إنكم أند ويلث (Review of Income and Wealth)، ومجلة فود بوليسي (Food Policy). وهو حاصل على درجة الدكتوراه في اقتصاديات التنمية من جامعة فلورنسا ودرجة ما بعد الدكتوراه من الجامعة الحرة في أمستردام.

ماتياس مورليس سيردا شيلي الجنسية وهو استشاري في البنك الدولي. عمل مساعداً لشؤون البحث في بنك التنمية للبلدان الأمريكية واستشارياً في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ودرس الاقتصاد في جامعة شيلي، وحصل على درجة الماجستير من جامعة ديوك، كما يدرس لنيل درجة الدكتوراه من كلية فاغنر للدراسات العليا في الخدمة العامة بجامعة نيويورك.

خايمي ألفونسو روش رودريغيز هو استشاري في قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف بالبنك الدولي. وتركز بحوثه على التجارة والفقر وفرص الشغل. وهو أيضاً خبير اقتصادي لدى البنك المركزي المكسيكي، حيث يقوم بإجراء تحليلات عن الاقتصاد الكلي لدعم لجان السياسات النقدية. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من معهد مونتيري للتكنولوجيا ودرجة الماجستير في التمويل الدولي من الكلية العليا للتجارة في رين.

عرض عام

مقدمة

يسلّط هذا التقرير الضوء على أهم قضايا سوق الشغل وتحدياتها التي تواجه المغرب. فهو يمثل المرحلة الأولى من البرنامج المعني بفرص الشغل الذي يتم تنفيذه بالاشتراك مع حكومة المغرب. وهو عبارة عن دراسة تشخيصية عن فرص الشغل تحلّل البيانات المأخوذة بالأساس من بحوث القوى العاملة وتستخدم أساليب تحليلية جديدة لتحديد الاتجاهات الرئيسية القائمة في سوق الشغل. وبناءً على التحديات الرئيسية التي تنشأ، سيتم إجراء تحليل أعمق وصياغة السياسات في المرحلة التالية من هذا البرنامج. ويحدد التقرير أربع أولويات، وهي: (1) تسريع وتيرة التحوّل الهيكلي لإحداث فرص شغل أكثر وأفضل في القطاعات الأعلى إنتاجية؛ (2) تشجيع إضفاء الطابع الرسمي على مؤسسات الأعمال وتحسين جودة فرص الشغل؛ (3) زيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة وربط النساء بفرص شغل أفضل؛ (4) دعم الشباب أثناء الانتقال من التعليم إلى سوق الشغل وخفض الأعداد الكبيرة من الشباب عاطلين عن العمل.

لقد حقق المغرب تقدماً اقتصادياً كبيراً على مدى السنوات العشرين الماضية، مما أدى إلى رفع مستويات المعيشة لسكانه، حيث تضاعف دخل الفرد في الفترة بين عامي 2000 و2019، فيما انخفض معدل الفقر إلى ثلث مستواه في عام 2000 وتحسّنت معدلات نمو الأمية والناتج الصحية، فضلاً عن توفير مرافق البنية التحتية الأساسية مثل المياه والكهرباء. كما تحسّنت إنتاجية العمالة مدفوعة بتراكم رؤوس الأموال العامة بنسبة كبيرة، لكن هذا التحسّن يسير بوتيرة بطيئة، وهناك مجال رُحّب لرفع مستوى الكفاءة.

مع ذلك، لم يكن النمو الاقتصادي في المغرب كثيف الاستخدام للأيدي العاملة بما يكفي لاستيعاب الأعداد المتزايدة من السكان في سن العمل. ولم يكن هذا النمو قادراً بدرجة كبيرة على إحداث فرص الشغل، وتباطأ هذا المعدل بعد الأزمة المالية في عام 2008 تماشياً مع بلدان جنوب أوروبا. ولم يستطع القطاع الصناعي إحداث سوى عدد قليل من فرص الشغل، مما أدى إلى تباطؤ وتيرة التحوّل الهيكلي. ويعاني المغرب أيضاً من كبر حجم القطاع غير الرسمي، وارتفاع معدلات الخمول، وتدني نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة، وانتشار الخدمات ذات القيمة المضافة المنخفضة، وصعوبة بيئة الأعمال لاسيما بالنسبة للشركات الناشئة وحديثة العهد. يسعى المغرب حالياً إلى الفكاك من "شَرَك الدخل المتوسط"، الذي مازال يحول دون تقاربه مع البلدان متوسطة الدخل الأكثر ثراءً. وبالفعل، فقد تراجعت النسبة بين متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في المغرب وغيره من البلدان المنتمية للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل وكذلك الشريحة العليا منها منذ عام 2000.

يتطلّع المغرب أيضاً إلى الاستفادة من "الميزة الديموغرافية" الكبيرة التي ستستمر حتى عام 2040. فتزايد أعداد السكان الذين في سن العمل يمكن أن يشكّل قوة كبيرة لتحقيق النمو الاقتصادي والاحتواء الاجتماعي والتنمية. لكنه في الوقت ذاته يشكّل تحدياً لإحداث فرص شغل أكثر وأفضل لاستيعاب هذه القوى العاملة المتزايدة. ومع تطلّع المغرب إلى تبني نموذج للنمو قائم على إحداث فرص الشغل، فإنّه من المهم إدراك أن النمو الاقتصادي في حد ذاته لا يُترجم تلقائياً إلى زيادة فرص الشغل، بل سيلزم أيضاً إجراء تحوّل هيكلي ليكون دافعاً لإحداث فرص شغل مُنتجة واحتواء جميع الفئات.

وقد دعا جلالة الملك محمد السادس إلى اعتماد نموذج تنموي شامل جديد. ويتعين أن يقوم هذا النموذج بمعالجة الاختلالات التنموية الجهوية، وتسهيل احتواء الشباب والنساء، ومواصلة تشجيع النهوض بمهارات القوى العاملة. ولمعالجة قضايا سوق الشغل هذه التي تتمحور حول التفاوتات الاجتماعية والمكانية، أشار جلالة الملك إلى تعميم الحصول على خدمات التعليم والتكوين المهني وبرامج الرعاية الاجتماعية من خلال تنسيق الجهود بين القطاعين العمومي والخاص.

أدت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وتداعيات السلامة الناتجة عنها إلى توقف النشاط الاقتصادي أو إبطائه، مما يفاقم وضع سوق الشغل، حيث انخفض الطلب وأغلقت مؤسسات الأعمال، مما أدى إلى فقدان فرص الشغل بالنسبة للكثيرين أو تعريضها للخطر وكذلك انخفاض مداخيل الأسر المعيشية. وحتى أوائل أبريل 2020، توقف نشاط ما يقرب من 60% من مؤسسات الأعمال بشكل مؤقت أو دائم وفقاً لبيانات المندوبية السامية للتخطيط، وبحلول يونيو 2020 كانت نسبة العمال المُسرَّحين بصورة مؤقتة لا تزال تبلغ 66.2% فيما حُدد إغلاق مؤسسات الأعمال بوصفه السبب الرئيسي في ذلك. وفي يوليو/يوليوز، ارتفع معدل البطالة إلى 12.3% مقابل 9.1% قبل الجائحة. ومما لا شك فيه أن هذه الجائحة تعقد آفاق تحقيق النمو القائم على إحداث فرص الشغل، كما أنها تستجلب التحديات التي يبرزها هذا التقرير أكثر إلحاحاً وأهمية في اهتمام واضعي السياسات بها.

فرص شغل أكثر وأفضل

اعتمد النمو على القطاعات الأكثر كثافة في استخدام رأس المال، مما نتج عنه زيادة إنتاجية العمالة داخل القطاعات، وكذلك فيما بينها لكن ليس بدرجة كبيرة. وبعبارة أخرى، لم تنتقل العمالة بشكل كبير من القطاعات منخفضة الإنتاجية إلى الأخرى عالية الإنتاجية. ويُعد هذا الانتقال مهماً للغاية لأن التجارب الدولية أظهرت أنه ضروري لرفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي القائم على إحداث فرص الشغل. لهذا، سار التحول الهيكلي في المغرب بوتيرة بطيئة. وكان هناك فقدان لفرص الشغل في قطاع الفلاحة لكن جرى إحداث عدد قليل منها في قطاع الصناعات التحويلية، مما يشير إلى "تقلص نشاط التصنيع قبل الأوان". وتركت أعداد كبيرة من العمال العمل في قطاع الفلاحة، فيما لم يستوعب القطاع الصناعي سوى نسبة صغيرة. وفي الوقت ذاته، كانت نسبة المشتغلين بقطاع الخدمات تزيد بوتيرة بطيئة مقارنة بالبلدان النامية الأخرى، ولا تزال نسبة كبيرة من العمالة تعمل في الخدمات غير الرسمية.

واجه التحول الهيكلي صعوبات كذلك لأن القطاع الخاص عجز عن الإسهام بدرجة كافية في إحداث فرص الشغل. ورغم تحقيق بعض التحسن في التصنيف على مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال، فإنه مازالت هناك جهود كبيرة يتعين أن يبذلها القطاع الخاص. وقد أدى تراكم رؤوس الأموال العمومية وصعوبة بيئة الأعمال أمام الشركات، والتي تنسم بار تفاعل تكلفة الحصول على الأراضي ووجود نظام ضريبي معقد (وارتفاع العبء الضريبي نسبياً) ونقص العمالة الماهرة وبرامج التكوين ونقص سبل الحصول على التمويل (مؤسسة التمويل الدولية 2019)، إلى "مزاحمة" القطاع الخاص مما حد من إسهامه في تحقيق النمو كثيف الاستخدام للأيدي العاملة. وبينما كانت فرص الهجرة إلى الخارج متاحة قبل عام 2008، فمنذ الأزمة المالية التي شهدتها ذلك العام بات يتعين على المهاجرين المحتملين الانتظار ضمن طوابير طويلة. وأدى انخفاض عدد فرص الشغل، بجانب تنامي أعداد من هم في سن العمل واستمرار القطاع غير الرسمي، إلى ارتفاع معدلات الخمول والبطالة الدائمة. كانت هناك فوارق جهوية ملحوظة في النمو الاقتصادي، وإحداث فرص الشغل، والمحركات الاقتصادية القطاعية. وكان قطاع الخدمات المحرك الرئيسي للنمو والتشغيل في بعض الجهات (الرباط)، فيما كان دور القطاع الثانوي (الصناعة) أكثر بروزاً في جهات أخرى (الدار البيضاء). وحتى داخل قطاع الخدمات، اتسم النمو في بعض الجهات باعتماده على الأنشطة الأكثر كثافة في استخدام الأيدي العاملة وذات القيمة المضافة المنخفضة (الدار البيضاء)، فيما شهدت جهات أخرى (الرباط) نمواً في الخدمات الأعلى إنتاجية. ومن ثم، هناك أمثلة ناجحة تشجع على محاكاتها في القطاعات والجهات الأخرى.

بسبب قيود بيئة الأعمال، سجل القطاع الخاص ركوداً في مبيعاته التي ترتبط ارتباطاً قوياً بإحداث فرص الشغل. ورغم تحقيق بعض التحسينات في الإطار التنظيمي، فإن الشركات الخاصة تشير إلى وجود تحديات تتعلق بنقص العمالة الماهرة، والمنافسة من القطاع غير الرسمي، واللوائح التنظيمية، والأعباء الضريبية. ولم يؤد قطاع التصدير المغربي إلى إحداث توسعات إنتاجية للنهوض بسلاسل القيمة المحلية. وقد أدى هذا الوضع، بالإضافة إلى ضعف نسبة التشغيل بالقطاع الصناعي، إلى قلة فرص الشغل المنتجة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

شهد المغرب تزايداً في نسبة المشتغلين بالقطاع الرسمي، لكن هناك مجالاً كبيراً لإحراز المزيد من التحسن. فقد زادت نسبة المشتغلين بأجر بهذا القطاع زيادة مطردة من 29% في عام 2000 إلى 45% في عام 2019، وهو ما يعني أن أكثر من نصف المشتغلين بأجر مازالوا يعملون في القطاع غير الرسمي. ولا ينتج عن ذلك انخفاض إيرادات الضرائب الحكومية فحسب، بل أيضاً عدم القدرة على الاستفادة من تمكين المزيد من العمالة

من التعيين بموجب عقود منتظمة مع الحصول على معاشات تقاعدية وتأمين صحي جيد وموثوق به. ولهذا، من المهم فهم أسباب محدودية التشغيل بالقطاع الرسمي ووضع سياسات يمكنها التصدي لهذه المعوقات.

الاحتواء: إدماج الشباب والنساء في سوق الشغل

هناك فئتان مهمتان عانتا بشدة من الإقصاء من سوق الشغل، وهما الشباب والنساء. فنسبة كبيرة من الشباب المغربي لا تعمل أو تستثمر في تحسين آفاقها المهنية. كما يُصنّف نحو ثلث من تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً على أنهم خارج دائرة التعليم أو الشغل أو التكوين. وتشير هذه الظاهرة إلى وجود عدد كبير من الشباب الخاملين والمحبطين، وهو ما يمكن أن يعوق قدرتهم على المدى الطويل على اكتساب المهارات والإسهام في المستقبل الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. وفي الوقت ذاته، تتراجع نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة حيث تقل عن 30%، وهي نسبة منخفضة رغم تدنيها أصلاً في المنطقة. ويشير إقصاء النساء إلى ضرورة معالجة مجموعة متنوعة من العوامل، من بينها الأعراف الاجتماعية الراسخة التي قد تضعف قدرة النساء على العمل. وسيؤدي التباطؤ الاقتصادي الناجم عن جائحة كورونا على الأرجح إلى مفاضة التحديات التي تواجه هاتين الفئتين المعرّضتين للإقصاء.

وتُعد مشاركة الشباب والنساء في سوق الشغل منخفضة رغم تحسّن مستويات التعليم. وبالنسبة لمشكلة التشغيل في المغرب، فإن تدني المشاركة في القوى العاملة يمثل جانباً أكثر بروزاً من البطالة الصريحة. فقد كانت معدلات البطالة ثابتة إلى حد ما في السنوات القليلة الماضية (حتى تقشي الجائحة)، فيما زادت نسبة الخمول وبالتالي تفاقمت مشكلتنا الوقوع خارج دائرة التعليم أو الشغل أو التكوين وتدني مشاركة الإناث في القوى العاملة. وقد تقاوم هذا الخمول وكذلك هذه المشاركة المتدنية رغم تحسّن مستويات التعليم وتحسّن قدرة النساء على الحصول عليه. ولم يتمكّن العديد من النساء والشباب المحبطين من العثور على فرص شغل جيدة كما توقّعا عن البحث عن عمل، مما يثير المخاوف بشأن جودة التعليم ومدى ملائمته وكذلك قدرة البلاد على جني عوائد الاستثمارات الضخمة في منظومة التعليم.

تحديد الأولويات والتمهيد لصياغة السياسات

لإحداث فرص شغل أكثر وأفضل وإدخال المزيد من الشباب والنساء - لاسيما من هم خارج دائرة التعليم أو الشغل أو التكوين- في سوق الشغل، يقترح هذا التحليل إعطاء الأولوية للمجالات التالية. ويشير كل مجال منها إلى تساؤلات يتم الاسترشاد بها في وضع أجندة المرحلة التالية من البرنامج.

- أولاً، تسريع وتيرة التحوّل الهيكلي وإحداث المزيد من فرص الشغل في القطاعات عالية الإنتاجية. فقد تحوّل المغرب من قطاع الفلاحة إلى الخدمات غير الرسمية ذات القيمة المضافة المنخفضة، وليس إلى فرص الشغل بالأنشطة الصناعية كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة والمنتجة أو فرص الشغل بالخدمات عالية القيمة المضافة. وقد يحتاج المغرب إلى تعزيز كل من نشاط التصنيع والخدمات الرسمية ذات القيمة المضافة العالية في مختلف أرجاء البلاد، أو التركيز على بعض القطاعات الفرعية والمناطق الجغرافية "الأقل تطوراً". ويتطلب أي من السيناريوهين مواصلة تطوير مهارات القوى العاملة ونشر التكنولوجيا والمعرفة الفنية في مختلف القطاعات والجهات. لكن تقديم توصيات ملموسة بشأن السياسات يتطلب المزيد من أنشطة العمل التحليلي باستخدام بيانات مصنّفة عن الإنتاجية.
- ثانياً، تشجيع تعزيز إضفاء الطابع الرسمي على مؤسسات الأعمال في الاقتصاد. فوجود قطاع غير رسمي كبير يُضعف إنتاجية الأيدي العاملة، ويقوّض القاعدة الضريبية، ويحرم العديد من العمال وأسرهم من الحصول على تأمين صحي واجتماعي مناسب. ويمكن تشجيع العمل بالقطاع الرسمي من خلال أنواع مختلفة من التدابير من بينها إصلاح بيئة الأعمال، أو تقليل تكلفة العمل، أو تنفيذ مبادرات مثل تطوير المهارات لتعزيز الإنتاجية. ولفهم المعوقات أمام إضفاء الطابع الرسمي على مؤسسات الأعمال في الاقتصاد ومن ثم إجراءات التصدي للعمل خارجه، فإنه يلزم إجراء تحليلات للبيانات على مستوى الشركات وبيانات الأجور على مستوى الشركات والأفراد. وستمثل التجارب الدولية إضافة مهمة في التصدي للقطاع غير الرسمي.
- ثالثاً، إدماج المزيد من النساء في القوى العاملة. ومن شأن هذه الجهود أن تؤدي إلى تقليص الفوارق بين الجنسين، وتمكين النساء من اتخاذ القرارات داخل المنزل، وزيادة الاستثمارات الأسرية في التعليم والرعاية الصحية، والاستفادة من مورد رئيسي للتنمية الاقتصادية. وسينصب التركيز على فهم العوامل المُحرّكة لهذه الاتجاهات في المرحلة التالية من البرنامج، وذلك باستخدام بحوث القيمة العالمية وبيانات غالوب ومجموعات النقاش المركّزة والتجارب الدولية مع زيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة.

• رابعاً، دعم الشباب أثناء الانتقال من التعليم إلى سوق الشغل. ورغم تحقيق المغرب مكاسب مهمة في مجال التعليم، فإنه يلزم إحراز المزيد من التحسينات لتطوير القوى العاملة بحيث يمكنها دفع نمو معدلات التشغيل ومساعدة الشباب في الحصول على فرص شغل عالية الإنتاجية. وتم تحديد المشكلات التالية في التقرير لكنها تتطلب المزيد من العمل التحليلي، إلى جانب استعراض التجارب الدولية، لتحديد خيارات ملموسة بشأن السياسات:

- ضرورة خفض معدلات التسرب المدرسي المرتفعة بين الشباب
- ضرورة توسيع نطاق التكوين المهني ورفع جودته لتحسين القدرة على الولوج إلى سوق الشغل لمن تتراوح أعمارهم بين 18 و24 عاماً ولم يتجاوزوا المرحلة الثانوية من التعليم الرسمي
- ضرورة مساعدة الشباب أصحاب المؤهلات العليا على الانتقال من التعليم العالي إلى سوق الشغل
- ضرورة تحسين جودة التعليم بما يتقارب مع المعايير والمقاييس الدولية

ستتضمن المرحلة التالية من برنامج العمل إجراء مراجعة متأنية للعوامل المحركة للإنتاجية، والعمل بالقطاع غير الرسمي، ومشاركة الإناث في القوى العاملة، والانتقال من التعليم إلى سوق الشغل. وسيكون الهدف هو تجميع الشواهد بشأن خيارات السياسات الملموسة لمعالجة المشكلات التي حددناها في المرحلة الأولى. وقد راجعت هذه الدراسة التشخيصية المعنية بفرص الشغل الاتجاهات في سوق الشغل وحددت مجموعة من المشكلات التي تغل يد المغرب عن إحداث فرص شغل أكثر وأعلى جودة وكذلك خلق الفرص لجميع شرائح السكان (بما في ذلك النساء والشباب). وسيتطلب القيام بهذا العمل الوصول إلى البيانات التي ستمكّننا من فهم هذه المشكلات بصورة أعمق.

المرجع

مؤسسة التمويل الدولية. 2019. خلق الأسواق في المغرب: دراسة تشخيصية عن القطاع الخاص بالمغرب. واشنطن العاصمة: مؤسسة التمويل الدولية.

سأط هذا التقرير الضوء على أهم قضايا سوق الشغل وتحدياتها التي تواجه المغرب. فهو يمثل المرحلة الأولى من البرنامج المعني بفرص الشغل الذي يتم تنفيذه بالاشتراك مع حكومة المغرب. وهو عبارة عن دراسة تشخيصية عن فرص الشغل تحلل البيانات الجزئية المأخوذة بالأساس من بحوث القوى العاملة وتستخدم أساليب تحليلية جديدة لتحديد الاتجاهات الرئيسية في سوق الشغل. وبناءً على التحديات الرئيسية التي تنشأ، سيتم إجراء تحليل أعمق وصياغة السياسات في المرحلة التالية من هذا البرنامج.

ويحدد التقرير أربع أولويات، وهي: تسريع وتيرة التحول الهيكلي لإحداث فرص شغل أكثر وأفضل في القطاعات الأعلى إنتاجية؛ وتشجيع إضفاء الطابع الرسمي على مؤسسات الأعمال وتحسين جودة فرص الشغل؛ وزيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة ومعالجة مشكلة خمول الشباب وتداعياتها على الأجل الطويل.

وقد حقق المغرب تقدماً اقتصادياً كبيراً على مدى السنوات العشرين الماضية، مما أدى إلى رفع مستويات المعيشة لسكانه. ومع ذلك، لم يكن النمو الاقتصادي في البلاد كثيف الاستخدام للأيدي العاملة بما يكفي لاستيعاب الأعداد المتزايدة من السكان في سن العمل. ولم يكن قادراً بدرجة كبيرة على إحداث فرص الشغل، وتباطأ هذا المعدل بعد الأزمة المالية التي وقعت في عام 2008. ويسعى حالياً المغرب إلى الفكك من "شرك الدخل المتوسط" الذي مازال يحول دون تقاربه مع البلدان متوسطة الدخل الأكثر ثراءً.

دعت الحكومة المغربية إلى اعتماد نموذج تنموي شامل جديد. ويتعين أن يقوم هذا النموذج بمعالجة الاختلالات التنموية الجهوية، وتسهيل احتواء الشباب والنساء، ومواصلة تشجيع النهوض بمهارات القوى العاملة. وأدت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وتداعيات السلامة الناتجة عنها إلى توقف النشاط الاقتصادي أو إبطائه، مما يفاقم وضع سوق الشغل. ومما لا شك فيه أن هذه الجائحة تعقد آفاق تحقيق النمو القائم على إحداث فرص الشغل، كما أنها ستجعل التحديات التي يبرزها هذا التقرير أكثر إلحاحاً وأهمية في اهتمام واضعي السياسات بها.